A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/423
12 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ٣	٣
ثانيا -	معلومات أساسية: الإجراءات الأخيرة التي اتخذها مجلس الأمن	٤ - ٢٣	٣
ألف -	الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن	٥ - ١٠	٤
باء -	الإجراءات التي اتخذتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا	١١ - ١٨	٦

* A/50/150.

280995 280995 95-27589

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
	جيم - متابعة "خطة للسلام"	١٩ - ٢٣	٩
ثالثا -	المعلومات المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية المقدمة الى الدول المتضررة	٢٤ - ٦٨	١٠
	ألف - المعلومات الواردة من الدول	٢٦ - ٣٩	١١
	باء - استجابة منظومة الأمم المتحدة	٤٠ - ٦٢	١٥
	جيم - المبادرات الإقليمية وترتيبات المتابعة . .	٦٣ - ٦٨	٢١
رابعا -	الاستنتاجات	٦٩ - ٧٣	٢٣

أولا - مقدمـــة

١ - أعربت الجمعية العامة، في قرارها ٢١/٤٩ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، عن القلق إزاء استمرار المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه الدول، ولا سيما الدول المتاخمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والدول الأخرى المطلة على نهر الدانوب وجميع الدول الأخرى التي لحقت بها آثار ضارة من جراء قطع علاقاتها الاقتصادية مع الجمهورية الاتحادية واختلال صلاتها التقليدية في ميدان النقل والاتصالات في ذلك الجزء من أوروبا. وفي نفس الوقت، اعترفت الجمعية العامة بالحاجة الملحة إلى وجود استجابة منسقة من جانب المجتمع الدولي للتصدي بمزيد من الفعالية للمشاكل الاقتصادية الخاصة للدول المتضررة بالنظر إلى جسامتها وإلى الأثر الضار للجزاءات على تلك الدول.

٢ - وفي نفس القرار، دعت الجمعية العامة المؤسسات المالية الدولية إلى مواصلة إيلاء اهتمام خاص للمشاكل الاقتصادية للدول المتضررة من جراء تنفيذ الجزاءات والأثر الاجتماعي الضار وإلى أن تنظر، في جملة أمور، في الكيفية التي يمكن أن تعود بها المرافق القائمة لصندوق النقد الدولي بالفائدة على الدول المعنية بغية تخفيف مشاكلها الاقتصادية الخاصة، وفي الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها اجتماعات الفريق الاستشاري التابع للبنك الدولي للإنشاء والتعمير المعنية بالبلدان قيد النظر، والمقرر عقدها في عام ١٩٩٥، إلى زيادة المساعدة على تعبئة موارد إضافية للتخفيف من الخسائر والتكاليف التي تتكبدها تلك البلدان. وطلبت الجمعية العامة أيضا من الأجهزة والبرامج والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة أن تراعي، لدى برمجة أنشطتها الإنمائية، الاحتياجات الخاصة للدول المتضررة، وأن تنظر في تقديم المساعدة إلى تلك الدول من مواردها البرنامجية الخاصة. وجددت الجمعية العامة كذلك نداءها إلى جميع الدول على وجه الاستعجال لتقديم مساعدة تقنية ومالية ومادية فورية إلى الدول المتضررة لتخفيف الأثر الضار المترتب في اقتصاداتها على تطبيق هذه الدول للجزاءات عن طريق جملة أمور منها النظر في تقديم المساعدة من أجل ترويج صادرات البلدان المتضررة ومن أجل تشجيع الاستثمارات في تلك البلدان.

٣ - وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة في نفس القرار إلى الأمين العام أن يواصل السعي بانتظام إلى الحصول على معلومات من الدول والأجهزة والوكالات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة للتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة للدول المتضررة، وأن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين. وقد أعِد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

ثانيا - معلومات أساسية: الإجراءات الأخيرة التي اتخذها مجلس الأمن

٤ - إن تقرير الأمين العام الذي أعِد عملا بالمذكرة المقدمة من رئيس مجلس الأمن (S/25036) بشأن المشاكل الاقتصادية الخاصة للدول نتيجة للجزاءات المفروضة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (A/48/573-S/26705) يتضمن فرعا (انظر الفقرات ٣٩-٤٦) عن الإجراءات الأولية التي اتخذها مجلس الأمن بموجب أحكام المادة ٥٠ من الميثاق استجابة لطلبات المساعدة المقدمة من ثماني دول متضررة من

الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وبالإضافة إلى ذلك، استكملت المعلومات الأساسية عن المسألة فيما يتعلق بالفترة المنتهية في ١ آب/أغسطس ١٩٩٤ في تقرير الأمين العام السابق عن "تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)" (A/49/356، الفصل الثاني). ومنذ ذلك الحين، اتخذ مجلس الأمن ولجنته المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا مجموعة من الخطوات التي قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البلدان المجاورة وغيرها من البلدان المتضررة. ويرد أدناه استعراض للقرارات ذات الصلة التي اتخذها كل من المجلس واللجنة في الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٤ إلى آب/أغسطس ١٩٩٥.

ألف - الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن

٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذ مجلس الأمن عددا من القرارات بهدف زيادة إحكام نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بغية تحقيق أقصى قدر من التأثير السياسي والتقليل إلى أدنى حد مما يصحبها من أضرار تلحق بالبلدان المجاورة وغيرها من البلدان المتضررة. وفيما يتعلق بالبلدان المتضررة، درجت ممارسة المجلس على منح إعفاءات جزئية أو محدودة من نظام الجزاءات في ظل الظروف الاستثنائية، على أساس كل حالة على حدة وبموجب أشكال مناسبة من الرصد أو الرقابة. وفي عدة حالات، اتخذ المجلس تلك التدابير استجابة لطلبات من الدول المجاورة والدول الأخرى المطلة على نهر الدانوب.

٦ - وكان مما قرره مجلس الأمن، في قراره ٩٤٣ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أن يوقف لفترة أولية مدتها ١٠٠ يوم - رهنا بالإغلاق الفعلي للحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية البوسنة والهرسك فيما يتعلق بجميع السلع باستثناء المواد الغذائية والإمدادات الطبية والملابس اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية - القيود المفروضة المتصلة بما يلي: (أ) جميع الرحلات الجوية للركاب المدنيين من وإلى بلغراد؛ (ب) خدمة العبارات بين بار في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وباري في إيطاليا؛ (ج) المشاركة في المناسبات الرياضية والمبادلات الثقافية. وفي أعقاب ذلك أقر مجلس الأمن، بموجب قراراته ٩٧٠ (١٩٩٥) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ و ٩٨٨ (١٩٩٥) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ و ١٠٠٣ (١٩٩٥) المؤرخ ٥ تموز/يوليه ١٩٩٥، تمديد وقف هذه القيود حتى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٧ - وفي رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/1994/1418) موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا، أبلغ المجلس بانتشار الدفتريا على نطاق واسع في عدة بلدان في وسط آسيا وأوروبا الشرقية وبأن الأرصدة الوحيدة المتاحة من المصل المضاد لمكافحة هذه الحالة الخطيرة توجد في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وعلى ضوء الظروف الإنسانية الاستثنائية للحالة، اتخذ مجلس الأمن في نفس اليوم القرار ٩٦٧ (١٩٩٤)، الذي سمح فيه لفترة

٣٠ يوما بتصدير ٠٠٠ ١٢ قارورة من المصل المضاد للدفتريا من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، باعتبار ذلك استثناء من الجزاءات الإلزامية المفروضة على ذلك البلد، ولا سيما من الفقرة الفرعية ٤ (أ) من القرار ٧٥٧ (١٩٩٢).

٨ - وفي أعقاب تقديم توصية أخرى من اللجنة، ترد في رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ (S/1995/372) موجهة من رئيسها، قرر المجلس إصدار إعفاء مؤقت من أحكام الفقرة ١٦ من القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) بشأن القيود المفروضة على الملاحة في نهر الدانوب. وبموجب قراره ٩٩٢ (١٩٩٥) المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٥ قرر مجلس الأمن، في جملة أمور، السماح للسفن التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) باستخدام أهوسة شبكة البوابات الحديدية الأولى على الضفة اليسرى للدانوب أثناء الاضطلاع بأعمال الإصلاح للأهوسة القائمة على الضفة اليمنى للدانوب. فقد اتخذ القرار في ضوء الظروف الاستثنائية وبناء على طلب رومانيا، التي أيدتها في ذلك الدول الأخرى المطلة على نهر الدانوب، ولجنة الدانوب، ومنسق الجزاءات التابع للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي شدد على أهمية صيانة وإصلاح شبكة البوابات الحديدية الأولى في الوقت المناسب وبصورة سليمة بالنسبة للملاحة الدولية الآمنة في نهر الدانوب. ودخل القرار حيز النفاذ في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وبعد انقضاء الفترة الأولى ومدتها ٦٠ يوما فإنه ظل ساريا لفترة أخرى مدتها ٦٠ يوما (٢٢ آب/أغسطس - ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)، بعد أن أبلغت اللجنة المجلس بأن هذه الفترة الإضافية لازمة لإنجاز الإصلاحات اللازمة (S/1995/705).

٩ - وفي نفس القرار، أشار مجلس الأمن إلى البيانات التي أدلى بها رئيسه بشأن حرية الملاحة في نهر الدانوب ولا سيما البيان الذي أدلى به في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (S/26572)، ولاحظ أن دول العالم يجوز لها أن تقدم مطالبات إلى السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لاسترداد قيمة الرسوم المفروضة بصورة غير مشروعة على سفنها التي تعبر ذلك الجزء من نهر الدانوب الذي يمر عبر أراضي الجمهورية الاتحادية.

١٠ - وفي تطورات أخرى ذات صلة بالموضوع، طلب مجلس الأمن، في عدة مناسبات، أن تتخذ لجنته المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا، إجراءات مناسبة مبسطة للتعجيل بالنظر في الطلبات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية المشروعة فضلا عن مقترحات تهدف إلى جعل إجراءات اللجنة أكثر شفافية. ولاحظ مجلس الأمن، في قراره ١٠٠٣ (١٩٩٥) مع الارتياح أن اللجنة قد اتخذت إجراءات مبسطة للتعجيل بالنظر في الطلبات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية المشروعة فضلا عن عدد من التدابير التي تيسر النقل العابر المشروع عبر نهر الدانوب. ويرد أدناه بيان موجز بتلك الخطوات.

باء - الإجراءات التي اتخذتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا

١١ - تضطلع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا بالمسؤولية الرئيسية عن رصد الامتثال للجزاءات الإلزامية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والمساعدة في تنفيذها[١]. ووفقا للمبادئ التوجيهية الموحدة المنقحة لتسيير أعمال اللجنة، فإنها تتناول نطاقا عريضا من الرسائل الواردة، بما فيها تلك التي تتضمن إخطارات للجنة بأنشطة تتعلق بالجمهورية الاتحادية أو طلبات للحصول على إذن من اللجنة. ويرد جزء كبير من تلك الطلبات من البلدان المجاورة والبلدان المطلة على نهر الدانوب والبلدان الأخرى المتضررة في المنطقة وتتناول مصالحها الاقتصادية.

١٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، نظرت اللجنة في عدد من الطلبات المحددة المقدمة من عدة دول متضررة من الجزاءات وأذنت بها بوصفها إعفاءات محدودة من نظام الجزاءات في ظل الظروف الاستثنائية. وتتضمن تلك الطلبات ما يلي:

(أ) طلب من ألبانيا بشأن مرور ما مجموعه ١٠ ملايين كيلوواط/ساعة يوميا لمدة شهر واحد من بلغاريا ورومانيا وتركيا عبر شبكة الطاقة الكهربائية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)؛

(ب) طلبات من هنغاريا بشأن أنشطة كاسحات الجليد الهنغارية على اللسان اليوغوسلافي الواقع على نهر الدانوب ولتوريد كمية معينة من الوقود لعمليات كاسحات الجليد تلك؛ ولشحن زورق جرف عبر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) من سلوفاكيا عن طريق نهري الدانوب وتيسا؛

(ج) طلب مقدم من رومانيا لتوريد كميات معينة من زيت الوقود وزيت الديزل وزيت المحركات إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) على أن يقتصر الغرض من استعمالها على ضمان سير العمل العادي للبوابات الحديدية الكهربائية وشبكة الملاحة في نهر الدانوب؛

(د) طلبات مقدمة من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا السابقة تتعلق بإزالة ١٣ ٠٠٠ طن أنابيب من الصلب الملحوم من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، حيث فرض حظر على الشحنة منذ آب/اغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أثناء عبورها؛ وبعبور ثلاث قطارات كهربائية عبر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، وبشحن ٥٠٠ ١٠ طن متري من قضبان السكك الحديدية من أوكرانيا عبر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

١٣ - ودعا مجلس الأمن، بقراره ٩٤٣ (١٩٩٤)، اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا إلى اعتماد إجراءات مبسطة ومناسبة لتعجيل نظرها في الطلبات المتصلة بالمساعدة الإنسانية المشروعة. وطلب قرارا مجلس الأمن ٩٧٠ (١٩٩٥) و ٩٨٨ (١٩٩٥) من اللجنة أن تعجل بهذا العمل، وأن تعطي الأولوية للنظر في الطلبات المتصلة بالمساعدة الإنسانية المشروعة.

١٤ - واستجابة لذلك، أنشأت اللجنة فريقا عاملا غير رسمي لوضع إجراءات مبسطة مناسبة. وفي ١ شباط/فبراير ١٩٩٥ قررت اللجنة أن تعطي الأولوية لتجهيز الطلبات المقدمة من الوكالات الإنسانية الدولية وغير الحكومية، فضلا عن الطلبات المتعلقة بالأمتعة الشخصية للأفراد. وتقرر أيضا أن ينظر في الطلبات المقدمة من الوكالات الإنسانية الدولية لشحن المواد اللازمة للأغراض الإنسانية عبر إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) في إطار إجراء "عدم الاعتراض".

١٥ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وافقت اللجنة عقب عقد جلستها ١٢٦، على مجموعة من التوصيات الإضافية لفريقها العامل بشأن قواعدها وإجراءاتها المبسطة، التي ينبغي أن تقترن بالمبادئ التوجيهية الموحدة المنقحة لتسيير أعمال اللجنة. وتتضمن المجموعة الأولى من هذه التحسينات، التي تهدف إلى التعجيل بالأمور، التدابير التالية:

(أ) اعتبارا من ١ آب/اغسطس ١٩٩٥، عدلت استمارات الطلبات المقدمة من أجل تصدير شحنات إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) أو إرسال الشحنات عبرها بحيث تتضمن مايلي: (١) حيزا لتقديم قائمة مفصلة بالسلعة ومعلومات عن مستعمليها النهائيين أو مستعملها النهائي؛ (٢) حيزا لإدراج رمز التعريفات الدولية المنسق المناسب والمكون من ستة أرقام؛ (٣) إخطارا يبين أن الطلبات مصحوبة بمعلومات مالية داعمة، مثل العقود أو خطابات الاعتماد السليمة أو غيرها من الوثائق التي تثبت وجود نية مماثلة لإجراء صفقة. وتحظى الطلبات التي تقدم هذه المعلومات، عندما يكون ذلك مناسبا، بالأولوية في التجهيز من جانب اللجنة، بغية الإسراع في نظرها ومرور تلك السلع عبر نقاط العبور الحدودية المأذون بها؛

(ب) تعامل كالوتينا ودراغومان في بلغاريا حاليا من جانب اللجنة بوصفهما نقطة عبور حدودية واحدة؛

(ج) جرى تمديد فترة صلاحية رسائل الإقرار بتلقي الرسالة والموافقة من اللجنة من ثلاثة إلى ستة أشهر، مع عدم السماح بأية تمديدات (إلا أن الطلبات الجديدة المتعلقة بنفس السلعة يمكن تقديمها، إذا دعت الضرورة لذلك، في نهاية فترة الأشهر الستة).

١٦ - وثمة مجموعة ثانية من التدابير التي يقصد منها تيسير عمليات الشحن العابر المشروعة عن طريق نهر الدانوب هي تدابير ذات أهمية بصفة خاصة للبلدان المجاورة والبلدان المتضررة الأخرى في

المنطقة. واستجابة للمعلومات والتأكيدات الواردة من مركز اتصالات بعثات المساعدة على تنفيذ الجزاءات في بروكسل، قررت اللجنة أن تنظر في الطلبات الواردة من الدول بشأن إصدار تصاريح لشركات شحن محددة بأن تتولى الشحن العابر لكميات غير محدودة من مواد معينة على طول نهر الدانوب بموجب طائفة من الشروط المحددة التي يقصد منها ضمان الرصد والمراقبة اللازمين. ومن بين تلك الشروط، فإن الأثر الاقتصادي الذي يمكن أن يكون ايجابيا بالنسبة للبلدان المتضررة قد يتضمن ما يلي:

(أ) السلع التي يمكن النظر في الإذن بها في إطار تلك الإجراءات الجديدة هي خام الحديد والركام (الرمل والحصباء والخبث) والفحم غير الحجري والملفات الصلب والصفائح. وينبغي بيان وصف السلع في الطلبات وفقا لإجراءات الجمارك المعتادة؛ وستستعرض اللجنة القائمة بعد ثلاثة أشهر؛ وإذا لم تحدث أي انتهاكات في إطار الإجراءات الجديدة فقد تقرر اللجنة في ذلك الحين تمديدها؛

(ب) وينبغي لشركات الشحن التي تتقدم بطلبات لنقل السلع عن طريق نهر الدانوب في إطار الإجراءات الجديدة أن يكون لها سجل معروف بالنشاط في نهر الدانوب؛ وستعتمد اللجنة لتحقيق هذا الغرض على مشورة الدول والهيئات والمنظمات من قبيل لجنة المساعدة على تنفيذ الجزاءات؛

(ج) وعلى الدول أن تواصل، بمساعدة بعثة المساعدة على تنفيذ الجزاءات، القيام بعمليات تفتيش كاملة لجميع الزوارق والشحنات في نهر الدانوب. وتطلب اللجنة من الدول أن تضطلع، بمساعدة بعثة المساعدة على تنفيذ الجزاءات، بعملية رصد كاملة في كالافات (رومانيا) وفيدين (بلغاريا) وموهاكس (هنغاريا). أما السفن التي تفتش عند التحميل وتختم بخاتم السلطات الأوكرانية بمساعدة بعثة المساعدة على تنفيذ الجزاءات في أوكرانيا، في إسماعيل، فلا يلزم إعادة تفتيشها ما لم تر السلطات المحلية أن ذلك ضروريا على أساس معلومات مقدمة من بعثة المساعدة على تنفيذ الجزاءات أو لأسباب أخرى؛

(د) لا تشترط اللجنة وجود مراقبين على متن السفن التي أذن لها بالشحن العابر للمنتجات المسموح بها بموجب هذا الإجراء الجديد. ومع هذا، ينبغي أن تصدر شركات الشحن المعنية تعليمات لربابنتها بأن يقدموا المعلومات إلى أفرقة استخلاص المعلومات التابعة لبعثة المساعدة على تنفيذ الجزاءات/اتحاد أوروبا الغربية.

١٧ - وأبلغ رئيس اللجنة، بمذكرة شفوية مؤرخة ٣ تموز/يوليه ١٩٩٥ ((SCA.8/95 (11))، جميع الدول باعتماد اللجنة لقواعدها وإجراءاتها المبسطة وقرارها القاضي باستعراض تلك الإجراءات بعد مضي فترة اختبار مدتها ثلاثة أشهر. وأبلغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، برسالة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٥، موجهة بالنيابة عن رئيس اللجنة، نفس المعلومات إلى الأجهزة والبرامج والوكالات المتخصصة المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فضلا عن المنظمات الدولية الأخرى المعنية. وكانت اللجنة قد رأت أن الإجراءات الجديدة ستقلل إلى حد كبير من عمليات التأخير في نظرها في الطلبات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية المشروعة وتيسر التجارة المشروعة في نهر الدانوب. وقررت اللجنة أيضا أن تنظر في سبل أخرى يمكن

عن طريقها التعجيل بتوصيل المساعدات الإنسانية وأن تبقي مسألة القيود المفروضة على التجارة في نهر الدانوب قيد الاستعراض الدقيق.

١٨ - ووضعت اللجنة، في جلستها ١٢٦، المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥، عددا من التدابير التي تهدف إلى زيادة شفافية أعمال اللجنة حسبما أوصى المجلس في المذكرة الموجهة من رئيسه بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/1995/234). وتحقيقا لتلك الغاية، قررت اللجنة، في جملة أمور، أن تزيد من ممارسة إصدار بيانات صحفية تبين أهم المسائل التي نوقشت في الجلسات. وقررت اللجنة أيضا أن تتيح لأي وفد قوائم تبين مركز الرسائل المجهزة بموجب إجراء "عدم الاعتراض"، فضلا عن قوائم بالقرارات الرئيسية التي تتخذها اللجنة في جلساتها، على أن يعد ذلك شهريا. وسيعد أيضا تقرير سنوي يرفع إلى مجلس الأمن عن أنشطة اللجنة. وينبغي أن يزيد تنفيذ تلك التدابير زيادة كبيرة من شفافية إجراءات اللجنة في تصريف أعمالها ويزيد من تعزيز فعالية اللجنة في الاضطلاع بالولاية المنوطة بها من قِبل مجلس الأمن.

جيم - متابعة "خطة للسلام"

١٩ - في الوثيقة المعنونة "ملحق لخطة للسلام: ورقة موقف مقدمة من الأمين العام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة" (A/50/60-S/1995/1)، سلط الأمين العام الضوء على جملة أمور منها مسائل أساسية في مجال الجزاءات بوصفها أدوات للسلم والأمن حيث ظهرت "صعوبات لم تكن متوقعة، أو لم تكن متوقعة إلا جزئيا، ويتعين فيها على الدول الأعضاء أن تتخذ 'القرارات الصعبة'" (الفقرة ٦). وفي الفقرة ٧٣ من التقرير، ذكر الأمين العام ما يلي: "هناك حاجة ماسة الى اتخاذ إجراء للاستجابة للتوقعات التي تطرحها المادة ٥٠ من الميثاق. فالجزاءات هي إجراء يتخذ بصورة جماعية من جانب الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما. وينبغي أن تتحمل التكاليف اللازمة لتطبيقها، شأنها شأن غيرها من التكاليف (مثل تكاليف أنشطة صنع السلام وحفظ السلام)، جميع الدول الأعضاء بصورة منصفة وألا يقتصر تحملها على العدد القليل منها الذي يشاء سوء حظه أن يكون من جيران البلد المستهدف أو شريكا اقتصاديا رئيسيا له."

٢٠ - ولمعالجة المشاكل في مجال الجزاءات، اقترح الأمين العام إنشاء آلية في أمانة الأمم المتحدة تضطلع بعدة مهام أساسية في هذا الصدد. وعلى وجه التحديد، فإن الآلية المقترحة ستساعد المجلس على تقييم الأثر المحتمل للجزاءات، وقياس آثارها واستكشاف السبل الملائمة لمساعدة الدول الأعضاء التي تلحق بها أضرار جانبية، وتقييم المطالب التي تقدمها هذه الدول بموجب المادة ٥٠. ولهذا الغرض، ينبغي أن تمكن الآلية من الاستفادة من الخبرة المتاحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وبوجه خاص خبرة مؤسسات بريتون وودز.

٢١ - وقد نظر مجلس الأمن في ورقة الموقف للأمين العام (A/50/60-S/1995/1) في جلستيه ٣٤٩٢ و٣٥٠٣، المعقودتين في ١٨ - ١٩ كانون الثاني/يناير و ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥، على التوالي.

٢٢ - وفي بيـــان أصدره رئيس مجلس الأمن بالنيابة عن المجلس في ٢٢ شباط/فبرايـــر ١٩٩٥ (S/PRST/1995/9)، ذهب المجلس الى أن من الضروري إيلاء الاعتبار المناسب للتقارير التي تقدمها الدول المجاورة وغيرها من الدول التي تتأثر بمشاكل اقتصادية خاصة نتيجة لفرض الجزاءات. وفي البيان ذاته، حث المجلس الأمين العام على اتخاذ الخطوات المناسبة لتعزيز أقسام الأمانة العامة التي تعالج، مباشرة، موضوع الجزاءات بمختلف جوانبه، بما يكفل تناول جميع هذه المسائل بأفضل طريقة ممكنة من حيث الفعالية والاتساق والتوقيت. علاوة على ذلك، رحب المجلس بجهود الأمين العام لدراسة سبل ووسائل معالجة مختلف الجوانب المتصلة بالجزاءات.

٢٣ - وفي رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام (S/1995/440)، ذكر رئيس مجلس الأمن، في جملة أمور، أن أعضاء المجلس رحبوا بالزيادة الأخيرة في عدد الموظفين لدعم لجان الجزاءات، وأنهم يتطلعون الى تلقي تقرير في حينه عما إذا كانت هذه الزيادة قد أنقصت من العمل المتراكم في تجهيز الطلبات المقدمة الى هذه اللجان.

ثالثا - المعلومات المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية المقدمة الى الدول المتضررة

٢٤ - في البداية، أنشأ الأمين العام، عملا بتوصيات مجلس الأمن ذات الصلة (S/26040 وAdd.1 و2)، اجراءات الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية التي يقدمها المجتمع الدولي للدول المتضررة من تنفيذ الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وفي مجموعة من الرسائل وجهت خلال عامي ١٩٩٣-١٩٩٤ الى جميع الدول، وكذلك الى الأجهزة المختصة والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية، طلب الأمين العام منها تزويده، بصفة منتظمة، بمعلومات عن الاجراءات التي اتخذتها أو تفكر في اتخاذها للتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها الدول المتضررة (انظر الوثيقة A/49/356، الفقرة ١٠).

٢٥ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٢١/٤٩ ألف، المعنون "تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة الى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)"، عممت على الحكومات، في ٩ أيار/مايو ١٩٩٥، مذكرة شفوية أعدها الأمين العام، تدعوها الى تقديم معلومات بشأن هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، وبموجب مجموعة من الرسائل مؤرخة ١٦ أيار/مايو ١٩٩٥، طلب وكيل الأمين العام لشؤون المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، بالنيابة عن الأمين العام، من الأجهزة والبرامج المختصة والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، وكذلك من المنظمات الإقليمية المعنية، تزويده بمعلومات مستكملة بشأن الأنشطة التي تضطلع بها استجابة لأحكام القرار ذات الصلة. وترد السمات الموضوعية للردود موجزة أدناه.

ألف - المعلومات الواردة من الدول

٢٦ - حتى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تلقى الأمين العام ردودا على المذكرة الشفوية من ٧ دول، وهي ألمانيا، وايطاليا، وبلجيكا، وفرنسا، وفنلندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية. وعلاوة على ذلك، فإن خمسة بلدان متضررة، وهي أوكرانيا، وبلغاريا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، واليونان، أرسلت بصورة جماعية أو فردية، رسائل الى الأمين العام بشأن الأثر السلبي للجزاءات على اقتصاداتها، كما هو مبين أدناه.

١ - البلدان المتضررة

٢٧ - في رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (S/1995/313)، أبلغ الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن أن وزراء خارجية أوكرانيا، وبلغاريا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، واليونان، اعتمدوا، في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥، بيانا مشتركا في أثينا اتفقوا بموجبه على القيام جماعيا بمسعى لدى الأمم المتحدة ومجلس الأمن لمعالجة مسألة ما تحدثه الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) من أثر سلبي على كل من البلدان المتضررة وعلى المنطقة ككل. وقد أكد الوزراء، في البيان على جملة أمور، منها أنه نظرا للوضع الجغرافي لبلدانهم، فقد سببت الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لاقتصاداتهم خسائر كبيرة مباشرة وغير مباشرة؛ وأن عبء الجزاءات يفوق الحد المعقول للقدرة على التحمل اجتماعيا واقتصاديا. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ الجزاءات، في رأيهم، قد تكون له آثار سلبية كبيرة طويلة الأمد على مجمل الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية في البلدان الثالثة المتضررة وفي المنطقة برمتها.

٢٨ - وفي رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ١٩٩٥ (A/50/189-S/1995/412)، أحال الممثلون الدائمون لأوكرانيا، وبلغاريا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، واليونان، لدى الأمم المتحدة، بالنيابة عن وزراء خارجيتهم، الى الأمين العام رسالة تتصل بالمشاكل الاقتصادية الخاصة للدول المتضررة مباشرة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات تجارية واقتصادية على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وتوجز الرسالة عددا من الخطوات التي ينبغي اتخاذها، في رأيهم، على سبيل الأولوية. وهي تشمل ما يلي: (أ) التعجيل باجراءات تجهيز الطلبات، والقيام عموما بتعزيز قدرات لجنة الجزاءات من أجل تناول الطلبات العديدة التي تقدمها البلدان المتضررة وإعطائها الأولوية؛ (ب) تسهيل إمكانية قيام الشركات من البلدان المتضررة المعنية بتلبية طلبات المنظمات الانسانية التابعة للأمم المتحدة من أجل تقديم المعونة الانسانية للبوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)؛ (ج) تخصيص موارد مالية إضافية بغية القيام بمشاريع طويلة الأمد في مجال هياكل النقل الأساسية؛ (د) اتخاذ تدابير إضافية أو القيام بمشاريع للمساعدة الخاصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة وإمدادات المياه والبيئة، وما شابه ذلك؛ (هـ) زيادة المساعدة التقنية والدعم التحليلي من جانب المؤسسات المالية الدولية لإجراء تقديرات موضوعية للخسائر وآثارها على ميزان مدفوعات البلدان الصغيرة واقتصاداتها الوطنية؛ (و) وضع

آلية خاصة للقيام بصورة فعالة بمعالجة الآثار السلبية المترتبة على الجزاءات بالنسبة للدول غير المستهدفة. وفيما يتعلق بالبندين (ج) و (د)، تقترح الرسالة عقد اجتماع خاص بمشاركة البرامج والوكالات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، والبلدان المانحة الكبرى والبلدان المتضررة المعنية.

٢٩ - ومع رسالة تقديم مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (A/50/259-S/1995/517)، أحال الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ موجهة من رئيس أوكرانيا تتعلق بعدد من المقترحات الرامية الى تخفيف الأثر السلبي على البلدان الثالثة للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وتشمل التدابير الاقتصادية التي ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي ما يلي: (أ) قيام المؤسسات المالية الدولية بفتح اعتمادات خاصة لتقديم مساعدة مالية مباشرة الى البلدان الثالثة لدعم المشاريع التقنية المنفذة في تلك البلدان؛ (ب) قيام البلدان المانحة بتقديم أفضليات تجارية للبلدان الثالثة، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، بما في ذلك تعزيز صادراتها؛ و (ج) دعم البلدان المانحة، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، للاستثمار في اقتصادات الدول الثالثة، على أن تولى أفضلية خاصة للمجالات التي تتكبد خسائر مباشرة من جراء الجزاءات. إضافة الى ذلك، توجه الرسالة الانتباه الى الحاجة الماسة الى مواصلة النظر في عدة مقترحات أخرى في الأمم المتحدة، مثل وضع آلية فعالة تستند الى المادة ٥٠ من الميثاق لحل المشاكل الاقتصادية الخاصة، مما سيتضمن إنشاء صندوق تبرعات تعويضي؛ وتخفيض ما على البلدان المتضررة من مستحقات لتمويل عمليات حفظ السلام بمقدار الخسائر التي تتكبدها تلك البلدان نتيجة للتقيد بنظام الجزاءات، وإنشاء لجنة جزاءات دائمة تابعة لمجلس الأمن.

٢ - البلدان المانحة

٣٠ - ومن ناحية أخرى، فإن البلدان المانحة التي ردت على المذكرة الشفوية للأمين العام شاطرت غيرها، بصفة عامة، القلق بشأن استمرار المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها الدول المتضررة من قطع علاقاتها الاقتصادية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وانهيار العلاقات التقليدية في مجالي النقل والاتصال في المنطقة. وفي حين أكدت معظم هذه البلدان من جديد التزامها القوي بنظام الجزاءات بوصفه أداة هامة للدبلوماسية الوقائية، سلمت، من حيث المبدأ، بضرورة تقديم مساعدة الى الدول المتضررة لتخفيف ما للجزاءات من آثار سلبية على اقتصاداتها. وفي هذا الصدد، سلط الضوء على الدور بالغ الأهمية للمؤسسات المالية الدولية وعلى الترتيبات الإقليمية الخاصة لدعم البلدان المتأثرة، وجرى الترحيب بهذا الدور في عدة رسائل.

٣١ - وقدمت دول مانحة أخرى (ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة) معلومات محددة بشأن المساعدة المالية والاقتصادية التي قدمتها الى البلدان المعنية. وذكر بلدان آخران (فنلندا ولكسمبرغ) أنهما لم يتخذا أي تدابير محددة لتخفيف حدة المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها البلدان المتأثرة.

٣٢ - وركزت بلجيكا مساعدتها الثنائية ذات الصلة على جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وهي تشمل مساعدة تقنية تبلغ قيمتها ١٥ مليون فرنك بلجيكي قدمت لأغراض التنمية عبر الحدود، وكذلك صفقة تبلغ قيمتها ٥٠ مليون فرنك بلجيكي كدعم مالي لميزان المدفوعات، قدمتها حكومة بلجيكا في إطار خطة المساعدة للاتحاد الأوروبي، التي اعتمدت في مؤتمر القمة المعقود في إدمبرغ خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

٣٣ - وقدمت فرنسا مساعدتها الى البلدان المتأثرة في المنطقة عن طريق برنامج "فير" (PHARE) (برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد)، من أجل ضمان تنسيق المعونة مع شركائها في الاتحاد الأوروبي. ووفقا للشواغل المحددة التي أعربت عنها البلدان المتأثرة في الاجتماعات التي عقدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) بشأن هذا الموضوع، انصبت هذه الجهود على مشاريع تنمية الهياكـــل الأساسية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ومنذ عام ١٩٩١ ما فتئت ميزانية برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا تزداد بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٥,٥ في المائة، وسوف تبلغ بالنسبة لعام ١٩٩٥ ما مجموعه ٩٦٢ مليون وحدة نقد أوروبية (ECUs)، أي ما يعادل ٦,٧ بليون فرنك فرنسي. وسوف تبلغ مساهمة فرنسا في هذا البرنامج ١,٣ بليون فرنك فرنسي. وفي الوقت ذاته، واصلت فرنسا التشديد على الحاجة الى تحسين أداء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا وذلك بتعزيز أمانتها وتبسيط اجراءاتها لتعجيل نظرها في الطلبات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية المشروعة. وسوف تسهم هذه الجهود أيضا في تخفيف حدة الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتضررة.

٣٤ - وذكرت ألمانيا أنها أيضا تضررت من الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، لأنها من الدول المشاطئة على نهر الدانوب. ففي الفترة من عام ١٩٩٠ الى عام ١٩٩٣، انخفضت الصادرات الألمانية الى يوغوسلافيا السابقة من ٨,٢ بليون الى ٤,٧ بليون مارك ألماني (DM)، كما انخفضت وارداتها من هذا البلد من ٧,٣ الى ٤,٨ بليون مارك ألماني. ومع ذلك، فقد قدمت ألمانيا مساعدة شاملة الى بلدان أخرى متضررة اقتصاديا من الجزاءات، منها على وجه الخصوص البلدان المتاخمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وفي سياق المساعدة التقنية التي قدمتها الى هذه البلدان، سعت ألمانيا جهدها لأن تأخذ في الاعتبار آثار الجزاءات عن طريق ما يلي: (أ) تقديم دعم تقني لتنمية الهياكل الأساسية (وأهم مثال هو تشييد خط السكك الحديدية بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبلغاريا)؛ (ب) تنظيم واستضافة اجتماعات لتشجيع وتعزيز القدرة التصديرية لبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وهنغاريا؛ (ج) التشجيع على إقامة اتصالات تجارية (مثلا، بالاشتراك في معارض تجارية أقيمت في بلغاريا ورومانيا)؛ و(د) تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (مثلا، عن طريق حلقتين دراسيتين بشأن الترويج للاستثمار، عقدتا منذ عهد قريب في ألبانيا وهنغاريا).

٣٥ - وأبلغت ألمانيا أيضا عن بيانات غير مفصلة بشأن المساعدة الثنائية التي قدمتها بصورة مباشرة، خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، الى الدول التالية: ألبانيا (٤٦,٤ مليون مارك ألماني)، بلغاريا (٨٥,٢ مليون مارك ألماني)، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (٩٥,٢ مليون مارك ألماني)، رومانيا (٩٠٥,٩ مليون مارك ألماني)، كرواتيا (٣٧٢,٣ مليون مارك ألماني)، وهنغاريا (١ ١٧٩,٨ مليون مارك ألماني). وبالإضافة الى ذلك، بلغت حصة ألمانيا من المساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي ٢٨ في المائة. وبالتالي فإن المساهمات المقدمة من ألمانيا خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، في هذا الصدد، هي ما يلي: ٢٦٠,٤ مليون مارك ألماني لألبانيا، و ٥٤٨,٨ مليون مارك ألماني لبلغاريا، و ٣٤,٧ مليون مارك ألماني لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، و ٧١٢,٨ مليون مارك ألماني لرومانيا، و ١٠٥,٨ مليون مارك ألماني لسلوفينيا، و ٩٣٥,١ مليون مارك ألماني لهنغاريا (من عام ١٩٨٩).

٣٦ - ووسعت إيطاليا من نطاق برامجها الثنائية للإغاثة الإنسانية في أوكرانيا (٢ بليوني ليرة) والبوسنة والهرسك (ما قيمته ٥ بلايين ليرة)، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (٥ بلايين ليرة)، وسلوفينيا (٣ بلايين ليرة)، وكرواتيا (٣ بلايين ليرة). وفيما يتعلق بالمساعدة الاقتصادية، فإن إيطاليا هي المانح الثنائي الرئيسي لألبانيا في برنامجها التعاوني الحالي الذي ينصب على إعادة تعمير الهياكل الأساسية وإنعاش التنمية الزراعية والدعم الإنمائي وإعادة تشكيل النظام الصحي. ومنذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، صارت جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة مستفيدة بموجب أحكام القانون ٨٧/٤٩ بشأن التعاون الإنمائي الإيطالي؛ ومن المتوقع أيضا أن تتلقى دعما لميزان المدفوعات بشروط تساهلية. واتخذت مبادرات في البوسنة والهرسك لضمان المساعدة في إعادة تعمير المرافق السكنية التي دمرتها الحرب وتوفير المأوى للاجئين. ومن أجل تيسير التجارة، تجرى محادثات مع بلغاريا لإعادة فتح اثنين من الاعتمادات الائتمانية (قيمة كل منهما ٢٠٠ مليون دولار) جمد في آذار/مارس ١٩٩٠.

٣٧ - وفي إطار الاتحاد الأوروبي أسهمت إيطاليا بمبلغ ١,٨ بليون ليرة لصندوق من المزمع استخدامه في خطة رئيسية لدراسات جدوى تتعلق بممر النقل الشرقي - الغربي بين البحر الأسود وبحر الأدرياتيك كبديل للطرق البرية والنهرية عبر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وثمة مشاريع أخرى تشمل افتتاح شبكة لمراقبة تدفق الحركة في أوروبا الوسطى (بتكلفة تبلغ ٢,٨ بليون ليرة)، وبرنامج تدريبي في مجال القانون التجاري (٣,٧ بليون ليرة) ودراسة عن إنشاء مناطق صناعية في سلوفاكيا (تبلغ المساهمة الأولية ٩٥ مليون ليرة).

٣٨ - ووفرت المملكة المتحدة بيانات تفصيلية عن المساعدة التي قدمتها الى ألبانيا وأوكرانيا وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وهنغاريا. وعلى الصعيد الثنائي، فإن الاعتمادات التي رصدت في الميزانية لصندوق الدراية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ هي كما يلي: ٠٠٠ ٨٠٠ جنيه لألبانيا؛ و٧ ملايين جنيه لأوكرانيا (٥,٥ ملايين جنيه في ١٩٩٤-١٩٩٥)؛ ٢,٦ مليون جنيه لبلغاريا (إضافة الى ٢,٢ مليون جنيه في ١٩٩٤-١٩٩٥)؛ و٠٠٠ ٨٠٠ جنيه لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ و٤,٥ ملايين جنيه لرومانيا (٤ ملايين جنيه في ١٩٩٤-١٩٩٥)؛ و٤,٥ مليون جنيه لهنغاريا (٥,٥ ملايين جنيه في ١٩٩٤-١٩٩٥). كذلك رصد

مبلغ يزيد مجموعه على ١ مليون جنيه لمنح دراسية تقدم الى هذه البلدان الستة خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٤، وبلغت الحصة الإجمالية لهذه البلدان في مخصصات الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ للخدمة العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية ٦,٦ ملايين جنيه. وعلاوة على ذلك، فإن مخصصات المجلس البريطاني تشمل ما يلي: ٠٠٠ ١١٠ جنيه لألبانيا (١٩٩٥-١٩٩٦)؛ وما يربو على ١ مليون جنيه لأوكرانيا (١٩٩٥-١٩٩٦)؛ و ٢,١ مليون جنيه لبلغاريا (١٩٩٣-١٩٩٤)؛ و ٠٠٠ ٧٦٠ جنيه لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (١٩٩٥-١٩٩٦)؛ و ٢,٧ ملايين جنيه لرومانيا (١٩٩٤-١٩٩٥)؛ و ٥,٦ ملايين جنيه لهنغاريا (١٩٩٤-١٩٩٥).

٣٩ - وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، ظلت المملكة المتحدة تشترك في برامج المساعدة للاتحاد الأوروبي (EU)، وعمليات المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)، وفي القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الى البلدان المتضررة. وتمثل حصة المملكة المتحدة، وهي تبلغ ١٦ في المائة، إسهامها في برنامج تقديم المساعدة لألبانيا وهنغاريا بمبلغ ٢٦٦,٤ وحدة نقد أوروبية (٢٢٤,٥ ملايين جنيه)، التزم به للفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ لألبانيا وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وهنغاريا، ومبلغ ٥٣,٦ مليون وحدة نقد أوروبية (٤٤ مليون جنيه) خصص لعام ١٩٩٥ لنفس المجموعة من البلدان. أما بالنسبة لأوكرانيا، فإن حصة المملكة المتحدة (وتبلغ أيضا ١٦ في المائة) من برنامج المساعدة التقنية لكمنولث الدول المستقلة (TACIS) فيبلغ إجماليها ٢١,٦ ملايين جنيه التزم بها للفترة ١٩٩١-١٩٩٥، وتشمل مشاركة المملكة المتحدة في الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي لإصلاح قطاعات الطاقة والقرض المقدم للمؤن الغذائية والطبية والمساعدة المقدمة لميزان المدفوعات، وتشمل مبلغا إضافيا مقداره ١١٤,٤ مليون وحدة نقد أوروبية.

باء - استجابة منظومة الأمم المتحدة

٤٠ - حتى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، كانت قد وردت معلومات مستكملة عن المسألة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

١ - البنك الدولي

٤١ - يضطلع البنك الدولي ببرامج دعم واسعة النطاق لبلدان وسط وغرب أوروبا التي تضررت من جراء تنفيذ الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وتقدم المساعدة للبلدان المتضررة - - سواء استندت رسميا الى المادة ٥٠ من الميثاق أم لا - - بطرق متنوعة، بما في ذلك دعم موازين المدفوعات، وتمويل المشاريع والتعاون التقني. وبالنظر الى النداءات المقدمة للحصول على المساعدة الاقتصادية الخاصة، جرى استعراض هذه البرامج، على اساس كل حالة على حدة، قصد الاستجابة قدر الإمكان للاحتياجات الخاصة للبلدان المتضررة. وعلى سبيل المثال، فإنه في أثناء اجتماعات الفريق الاستشاري الخاصة ببلغاريا ورومانيا في أيار/مايو ١٩٩٣ وكذلك في اجتماعات الفريق الاستشاري الخاصة بألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في عام ١٩٩٤، نوقشت تقديرات تكاليف الجزاءات

بالنسبة لتلك البلدان في إطار الحاجة الى تعبئة موارد مالية إضافية. وفي إطار أولويات البرامج الاستثمارية المتعلقة بالبلدان المتضررة، جرى إعادة تصميم عدة برامج لمراعاة الحاجة الى رفع مستوى الطرق البديلة المستخدمة في نقل التجارة، وتنويعها.

٤٢ - وفي ألبانيا، قام البنك بدعم الإصلاحات الاقتصادية بمشروعه للواردات الحيوية، الذي تصدى في البداية لنواحي النقص والمعوقات الرئيسية من ناحية العرض، وبعد ذلك قدم الدعم من أجل تحقيق الاستقرار للاقتصاد وحفز استجابة العرض. ولدعم ميزان المدفوعات، يجري تنفيذ عملية اتفاق سريع من أجل تكيف المؤسسات التجارية والقطاع المالي. كما يقوم البنك بالإشراف على قرض للنقل، يرمي في المقام الأول الى إصلاح الطرق القائمة ومن شأنه أن يسهم مباشرة في تحسين ممر النقل بين الشرق والغرب من بلغاريا الى الأدرياتيكي. وهذا الاستثمار الأول في قطاع النقل سيعقبه مشروع ثان للطرق من أجل تحسين الممر بين الشرق والغرب، وعملية لإصلاح ميناء ديوريس، الميناء التجاري الرئيسي لألبانيا.

٤٣ - وفي البوسنة والهرسك، لن يكون بالاستطاعة الحصول على مساعدة مالية مباشرة من البنك لحين التغلب على القضايا المحيطة بعضوية البنك. بيد أن البنك يعمل، الى جانب المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، في برنامج لتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في التخطيط من أجل تحقيق التعمير والإنعاش الاقتصادي للبلد في نهاية المطاف. ويجري الاضطلاع بهذا العمل بدعم من الموارد المستمدة من صندوق استئماني صغير أنشئ بمبادرة من هولندا.

٤٤ - وفي بلغاريا، تتمثل الاستراتيجية الحالية للبنك في دعم إصلاحات السوق، واستعادة الثقة الائتمانية، وتحديد نهج شامل لحماية الفئات الضعيفة، والمساعدة على إقامة هيكل أساسي والمحافظة عليه وتعزيز الاستجابة من ناحية العرض بتمويل الاستثمار الخاص. وفي هذا الصدد، استرد البنك جزءا من التكاليف المدفوعة مقدما فيما يتعلق باتفاق تخفيض الدين وخدمة الدين المبرم مع المصارف التجارية الدائنة لبلغاريا في تموز/يوليه ١٩٩٤، بتقديم قرض بمبلغ ١٢٥ مليون دولار لتخفيض الدين وخدمة الدين. وكان الدعم المقدم من البنك جزءا من الجهد المشترك مع صندوق النقد الدولي للقيام جزئيا بسد النقص في الاحتياطيات الدولية لبلغاريا. وعلاوة على ذلك، جرى التوصل الى اتفاق مع الحكومة بشأن مشروع لإصلاح السكك الحديدية (قرض بمبلغ ٩٥ مليون دولار)، من شأنه دعم برنامج إعادة بناء السكك الحديدية وتمكين السكك الحديدية من العمل بصفة مستقلة بأسلوب تجاري.

٤٥ - وفي كرواتيا، بدأت المساعدة المقدمة من البنك بالموافقة في حزيران/يونيه ١٩٩٤ على مشروع للتعمير (قرض بمبلغ ١٢٨ مليون دولار)، يجري تنفيذه حاليا، ويدعم أولويات الحكومة في إعادة بناء بعض الهياكل الأساسية التي أصابتها الحرب بأضرار (بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية)، والممتلكات الزراعية، والمساكن ومرافق المجتمعات المحلية. ويتناول مشروع للطرق السريعة ووفق عليه في نيسان/ابريل ١٩٩٥ (قرض بمبلغ ٨٠ مليون دولار) عملية الإصلاح المتأخرة للطرق وما تبقى من إعادة بنائها. كما اشترك البنك بقوة في دعم الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة: ووفق في شباط/فبراير ١٩٩٥ على مشروع

صحي يدعم إصلاح النفقات العامة (قرض بمبلغ ٤٠ مليون دولار)؛ ويجري إعداد قرض لتكيف النفقات العامة؛ وتم في الآونة الأخيرة تقييم قرض لتكيف المؤسسات التجارية والقطاع المالي.

٤٦ - وفي هنغاريا، قدم البنك دعما كبيرا لميزان المدفوعات، ففي قطاع النقل، يجري الصرف على مشروعين استثماريين. وعلى الرغم من أن مشروع الطرق لعام ١٩٩٣ (قرض بمبلغ ٩٠ مليون دولار) لا يعالج مباشرة خسارة الأسواق، فإنه يركز على تحسين كفاءة الإنفاق العام على الطرق بدعم التحسينات في الإدارة، والبرمجة وتقنيات التخطيط، وزيادة نسبة الأعمال التي تنفذ عن طريق العطاءات التنافسية، ومعالجة الأعمال المتراكمة فيما يتعلق بالطرق التي تحتاج الإصلاح. وقد صمم مشروع النقل الثاني لعام ١٩٨٩ (قرض بمبلغ ٩٥ مليون دولار) لتخفيض نفقات النقل، وزيادة الكفاءة التشغيلية على نطاق الشبكة وزيادة حصائل النقد الأجنبي بتوفير الهياكل الأساسية الهامة، وزيادة التنافس في أسواق النقل، ورفع مستوى تكنولوجيا النقل. إلا أن من الممكن أن يعاد توزيع بعض الأموال في هذين المشروعين من أجل تحسين النقاط البديلة لعبور الحدود.

٤٧ - وفي رومانيا، يواصل البنك تقديم الدعم لميزان المدفوعات عن طريق الإقراض لتحقيق التكيف. كما أنه ما برح يشرف على القرض الأول لقطاع النقل (١٢٠ مليون دولار) الذي تتمثل أهدافه الرئيسية في إصلاح الطرق وصيانتها. وفي حين أن المشروع ليس مصمما بصورة محددة لمعالجة آثار الجزاءات، فإنه يسعى الى تحسين أوضاع النقل في الممر بين الشرق والغرب الذي شهد أكبر زيادة في حركة نقل الركاب والبضائع. وفي إطار قرض القطاع هذا، يقف البنك مستعدا للنظر في تخصيص الموارد لتمويل المشاريع الفرعية المناسبة التي تحظى بأولوية وطنية قوية، بما في ذلك معالجة المشاكل الناجمة عن الجزاءات.

٤٨ - وفي سلوفينيا، فإنه بسبب ارتفاع الدخل الفردي نسبيا فيها، انصب الدعم المقدم من البنك على عدد قليل من الأنشطة ذات الأولوية العليا. فقد تعين على سلوفينيا أن تواجه عدة تحديات، بما في ذلك الحاجة الى تحقيق استقلال مالي ونقدي والافتقار الى سبل الوصول الى أجزاء من سوق يوغوسلافيا السابقة. وقد حقق تكيفها مع هذه التحديات نجاحا معقولا، يرجع الى حد كبير الى توجه البلد الى الأسواق الغربية. ولذلك، فإن جزءا كبيرا من المساعدة المقدمة من البنك يرمي الى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لإنجاز الإصلاحات الاقتصادية، عن طريق القرض المتعلق بتكيف المؤسسات التجارية والقطاع المالي (٨٠ مليون دولار) الذي ووفق عليه في تموز/يوليه ١٩٩٣.

٤٩ - وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ما برح البنك يشترك بقوة في دعم الإصلاحات السوقية المنحى التي تقوم بها الحكومة. وفي أول عملية له، وافق البنك، في شباط/فبراير ١٩٩٤، على قرض/اعتماد للإنعاش الاقتصادي (٨٠ مليون دولار)، أتى نصفه من المؤسسة الإنمائية الدولية وصرف بالكامل الآن. وفي نيسان/ابريل ١٩٩٥، وافق البنك على مشروع تسهيل النقل العابر وقيمته ٢٤ مليون دولار ومن شأنه تحسين مستوى أجزاء من ممر النقل بين الشرق والغرب، وتحسين نقاط عبور حدود البلد مع ألبانيا وبلغاريا. وبالإضافة الى ذلك، وافق البنك في أيار/مايو ١٩٩٥ على عمليتين (كلتاهما بشروط ميسرة من

المؤسسة الإنمائية الدولية) دعما لبرنامج الإصلاح البعيد المدى الذي تضطلع به الحكومة في قطاع المؤسسات التجارية والقطاع المصرفي والقطاع الاجتماعي. وقد أتيح هذا المستوى المرتفع بصورة استثنائية من موارد المؤسسة الإنمائية الدولية اعترافا بالظروف الخاصة التي يمر بها البلد، بما في ذلك الآثار المعاكسة المترتبة على الجزاءات. بيد أن الاجتماع الأول للفريق الاستشاري الذي نظمه البنك في حزيران/يونيه ١٩٩٤ لم ينجح في تعبئة أموال تتناسب والاحتياجات العاجلة للبلد. ولذلك فإن من الأهمية أن يستحضر الاجتماع الثاني للفريق الاستشاري، المزمع عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، دعما ماليا أكبر من المجتمع الدولي، ولا سيما المانحون الثنائيون، لهذا البلد الصغير المتضرر بصورة خطيرة الى أبعد حد من جراء الجزاءات.

٢ - صندوق النقد الدولي

٥٠ - واصل الصندوق تقديم المساعدة الى البلدان المتضررة عن طريق تقديم المشورة فيما يتعلق بالسياسة العامة، بما في ذلك تقييم الآثار التقديرية للجزاءات وتصميم استجابة مناسبة من ناحية السياسة العامة في إطار الحالة الاقتصادية العامة للبلد[٢]. كما ساعد الصندوق تلك البلدان في إعداد تقديرات لاحتياجات التمويل الناشئة عن تطبيق الجزاءات لتقديمها الى مجموعات المانحين والدائنين.

٥١ - وبحلول بداية عام ١٩٩٥، كانت جميع البلدان الثمانية التي استندت الى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة - - ألبانيا وأوغندا وأوكرانيا وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وسلوفاكيا وهنغاريا - - قد استفادت من موارد الصندوق أثناء فترة تنفيذ الجزاءات، في دعم البرامج الرامية الى التصدي للصعوبات التي يواجهها ميزان المدفوعات. وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٤، وافق الصندوق على ترتيب احتياطي جديد وعملية شراء ثانية لسلوفاكيا في إطار مرفق التحول الشامل (مجموع المبالغ المتاحة ٢٦٤,٣ مليون دولار)، وترتيب سنوي جديد لأوغندا في إطار مرفق التكيف الهيكلي المعزز (١٧٦,٨ مليون دولار)، وعملية شراء أولي لأوكرانيا في إطار مرفق التحول الشامل (٢٦٥,٩ مليون دولار). وفي النصف الأول من عام ١٩٩٥، وافق الصندوق على تقديم مساعدة مالية إضافية، بلغ مجموعها ١,٨ بليون دولار، لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأوكرانيا، في كل حالة تشتمل على ترتيب احتياطي جديد وعملية شراء ثانية في إطار مرفق التحول الشامل. ويقوم بلدان آخران متضرران - - ألبانيا وهنغاريا - - انقضى ترتيباهما الاحتياطيان في أوائل هذا العام، بمناقشة ترتيبات جديدة.

٥٢ - وفي الفترة من أيار/مايو ١٩٩٢ الى حزيران/يونيه ١٩٩٥ بلغ ما صرفه الصندوق للبلدان المتضررة الثمانية ٢,٣ بليون دولار، بما في ذلك المسحوبات التي قامت بها ألبانيا (٦٩ مليون دولار)، وبلغاريا (٣٦٢,٢ مليون دولار)، وهنغاريا (٨٨,٣ مليون دولار)، ورومانيا (٣٨١,٧ مليون دولار)، وسلوفاكيا (٢٥٠,٧ مليون دولار)، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (٤٢,٥ مليون دولار)، وأوغندا (١٩٧,٥ مليون دولار)، وأوكرانيا (٩٠١,٤ مليـــون دولار). وقد تمت الموافقة على مبلغ إضافي قدره ١,٩ بليون دولار لستة من بلدان المجموعة - - ألبانيا (١٧ مليون دولار)، ورومانيا (١١٧,٥ مليون دولار)، وسلوفاكيا (١٣٠,٦ مليون دولار)، وجمهورية

مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (٣٠,٤ مليون دولار)، وأوغندا (١٣٥,٦ مليون دولار)، وأوكرانيا (١,٤ بليون دولار) - - ويمكن صرفه وفقا للجدول الزمني المعتمد في إطار الترتيبات القائمة عند الوفاء بالشروط.

٥٣ - وعند تقديم المساعدة المالية الى البلدان المتضررة، أخذ الصندوق في الاعتبار، في جملة أمور، قوة السياسات الاقتصادية للبلد والعوامل المؤثرة في ميزان مدفوعاته، بما في ذلك تقديرات الآثار المعاكسة المترتبة على الجزاءات. وفيما يتعلق بحصة البلد العضو، كانت إمكانية حصول معظم البلدان المتضررة على موارد الصندوق أعلى من متوسط الإمكانية المتاحة للبلدان الأخرى. وفي كثير من تلك الحالات، جرى تقديم الموارد في إطار المرفق الخاص الذي أنشأه الصندوق مؤخرا، مرفق التحول الشامل، اعترافا الى حد كبير بالطابع الشامل والطويل المدى للاختلالات والصعوبات الخاصة المتعلقة بالتحول الى اقتصاد قائم على السوق.

٣ - برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٥٤ - وفّر برنامج الأمم المتحدة الانمائي المساعدة للعديد من البلدان المتضررة (ألبانيا، وبلغاريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا) في إعداد البيانات المتصلة بالآثار الاقتصادية لتطبيق الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والتحقق من هذه البيانات. وقدم الخبير الاستشاري الذي استُعين به لهذا الغرض تقريرا مؤرخا ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وأمد الفريق العامل (المعني بالمادة ٥٠) التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بمعلومات عن النتائج الرئيسية التي انتهت إليها البعثات التي اضطلع بها في البلدان المتضررة (انظر A/49/356، الفقرات ٦٤-٦٦) وذلك في اجتماع الفريق المعقود في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤.

٥٥ - وفي الوقت نفسه، ما برح البرنامج الإنمائي يمضي قُدما في تنفيذ برامجه الإقليمية والقطرية ذات الصلة في المنطقة. وبالاضافة إلى ذلك، اضطلع البرنامج الإنمائي بجهود لتعبئة موارد مالية إضافية لصالح البلدان المتضررة. وابتداء من أواخر عام ١٩٩٣، تلقى البرنامج الإنمائي من حكومة الولايات المتحدة تبرعات عديدة متتالية يزيد مجموعها عن ٥,٧ مليون دولار لدعم تحسين مرافق وإجراءات العبور في مواقع مختارة في ألبانيا وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا.

٥٦ - وقد اضطلع بهذا البرنامج في سياق المبادرة التي تشترك في رعايتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي لتخفيف حدة الاختناقات الحرجة عند نقاط الحدود/الجمارك التي تعترض حركة مرور المركبات التجارية حول إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) (انظر A/49/356، الملحق الثاني). وينفّذ هذا البرنامج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالتعاون الوثيق مع ممثلي البرنامج الإقليمي المحليين، والحكومات المعنية والجهات المانحة الأخرى. ويجري حاليا إتمام عملية البناء في ثلاثة مواقع هي: (أ) غيورغيو/روسه (رومانيا/بلغاريا)؛ و (ب) ديفه بير/جيوشيفو (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)؛ و (ج) كفسان/قافا إي ثانيس (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة/ألبانيا). ويجري الاضطلاع

بمزيد من أعمال ودراسات البناء أيضا في فيدين (بلغاريا) وكالافات (رومانيا)، فضلا عن نوفو سيللو (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا)، وميناء دوريس (ألبانيا).

٥٧ - والجدير بالذكر أن حكومات جميع البلدان المتضررة قدمت مساهمات ذات شأن من مواردها الخاصة بغية إتمام وتوسيع مشاريع البناء المذكورة أعلاه في بلدانها. فعلى سبيل المثال، قدمت ألبانيا مساهمة على أساس تقاسم التكلفة تبلغ نحو ٠٠٠ ٦٠٠ دولار، لتغطية التكاليف الإضافية المتعلقة ببناء نقطة العبور عند قافا إي ثانيس. وبناء على ذلك، تشترك مديرية البرنامج الإنمائي الإقليمية لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، بالتعاون الوثيق مع البلدان المتضررة في المنطقة، في الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد الإضافية الداخلية والخارجية لتخفيف الآثار السلبية للجزاءات بدرجة أكبر.

٤ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٥٨ - اشترك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في عدة برامج للمساعدة التقنية فيما يتعلق بالبلدان المتضررة من جراء تنفيذ الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، ولا سيما في مجالي تيسير التجارة وتشجيع الاستثمار الأجنبي. وهكذا يجري تنفيذ نظام الأونكتاد الآلي للبيانات الجمركية في رومانيا وسلوفاكيا وهنغاريا. ووردت أيضا طلبات لتركيب هذا النظام من ألبانيا وأوغندا (المفاوضات النهائية جارية حاليا). وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (من المرجح استهلال المشروع في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥).

٥٩ - وفي إطار برنامج المساعدة التقنية الذي يضطلع به الأونكتاد - البرنامج الانمائي، زود المركز الألباني لتشجيع الاستثمار الأجنبي بمعدات مختلفة. ووفر التمويل اللازم لتمكين موظفي المركز من المشاركة في جولات دراسية واجتماعات تتعلق بتشجيع الاستثمار، واستراتيجيات الاستثمار الأجنبي، والسياحة ومشاريع التنمية الصناعية. وبالإضافة إلى ذلك قدم الأونكتاد المساعدة للمركز في وضع كتيب لتشجيع الاستثمار الأجنبي في ألبانيا.

٥ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٦٠ - لاحظت لجنة النقل الداخلي التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، من خلال فريقها العامل الرئيسي المعني بالنقل عبر الطرق المائية الداخلية وجود حاجة ملحّة لاتخاذ إجراءات ملموسة بغية تخفيف المصاعب التي تعاني منها البلدان المشاطئة لنهر الدانوب وغيرها من بلدان المنطقة نتيجة للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وكرر الفريق العامل الرئيسي من جديد، في دورته الثامنة والثلاثين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، تأكيد طلبه الموجّه للجنة النقل الداخلي وللجنة الاقتصادية لأوروبا باتخاذ إجراءات عاجلة حتى يتيسر، إلى أقصى حد ممكن، المرور عبر إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) للبواخر التي لا تدخل الموانئ اليوغوسلافية فتستعاد بذلك حرية الملاحة على نهر الدانوب دون إعاقة لنظام الجزاءات TRANS.CS.3/135، الفقرة ٤).

٦١ - وأعربت لجنة النقل الداخلي التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، في دورتها السابعة والخمسين، المعقودة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، عن مشاطرتها فريقها العامل الرئيسي ما يساوره من قلق إزاء وجود وضع صعب للغاية فيما يتعلق بالشحن عن طريق نهر الدانوب نتيجة للجزاءات، وأحاطت علما بالاقتراحات المقدمة في ذلك الصدد وطلبت إلى اللجنة أن تستأنف النظر في هذه المسألة بهدف تخفيف حدة المشكلة (ECE/TRANS/111، الفقرة ٩٠). وبناء على ذلك، عرضت المسألة على اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الخمسين، المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٥، بغية النظر في إمكانية تقديم تعويض عن الخسائر والتكاليف المتكبدة من جانب البلدان المتضررة. غير أن اللجنة لم تنظر في المسألة إذ رئي أنها خارج نطاق اختصاص اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وبالفعل فقد تناولها مجلس الأمن مباشرة (انظر الفصل الثاني أعلاه).

٦٢ - واللجنة الاقتصادية لأوروبا هي الوكالة المنفّذة لمشروعي طريق السيارات الرئيسي عبر أوروبا وخط السكك الحديدية عبر أوروبا في إطار شبكات النقل للبلدان الأوروبية، وذلك في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. ولما كان المشروعان يغطيان عدة بلدان متضررة من الجزاءات، بذلت جهود لضمان أن يوفر المشروعان الهياكل الأساسية من الطرق والسكك الحديدية، التي تتيح تفادي المرور في إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

جيم - المبادرات الإقليمية وترتيبات المتابعة

٦٣ - وخلال الاجتماع الخاص المخصص لكبار المسؤولين، والذي نظمه مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بمدينة فيينا في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ١٩٩٤ لتحديد مشاريع دولية لتحسين قدرات الدول المتضررة في المنطقة على مواجهة الآثار الناجمة عن الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) (انظر A/49/356، الفقرات ٦٨ - ٧١)، تعهدت عدة أطراف، بما فيها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والولايات المتحدة الأمريكية، بضمان متابعة عدد من مشاريع الهياكل الأساسية التي قدمتها البلدان المجاورة والبلدان المتضررة الأخرى. وتحقيقا لهذه الغاية، تركزت مساهمة الاتحاد الأوروبي على تنمية شبكة الهياكل الأساسية في المنطقة الممولة من ميزانية برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا من أجل إعادة التشكيل الاقتصادي، وتدابير التنسيق في إطار مجموعة البلدان الـ ٢٤ خاصة فريق النقل التابع للمجموعة، برئاسة اللجنة الأوروبية.

٦٤ - ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بمساندة تنمية هياكل النقل الأساسية وبصورة خاصة تنمية طرق بديلة للمرور العابر في منطقة البلقان. وقد خصص نحو ١٠٠ مليون وحدة نقد أوروبية من ميزانية برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة التشكيل الاقتصادي لعام ١٩٩٤ (بالاضافة إلى حوالي ٣٠ مليون وحدة نقد أوروبية خصصت في ميزانيات ١٩٩٢ و ١٩٩٣) للاشتراك في تمويل مشاريع قصيرة الأجل في المنطقة لتنمية/وتحسين الهياكل الأساسية، وتحديث نقاط عبور الحدود وتوريد معدات المراقبة الجمركية وأجهزة الاتصالات. وعليه فقد فتحت خطة اشتراك كوبنهاغن في التمويل الطريق لبرنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة التشكيل الاقتصادي لتمويل مشاريع هامة لاصلاح الطرق في بلغاريا (١٠,٦ مليون

وحدة نقد أوروبية) ورومانيا (٢٢ مليون وحدة نقد أوروبية) وفي هنغاريا (١٥ مليون وحدة نقد أوروبية). وبموجب تسهيلات التعاون عبر الحدودي، شملت أنشطة البرنامج أيضا مشروعا متعدد البلدان لتحسين الهياكل الأساسية وتحديث نقاط عبور الحدود في البلقان (١٢,٣ مليون وحدة نقد أوروبية) ومشاريع قطرية أصغر حجما في ألبانيا (٢٠ مليون وحدة نقد أوروبية) وفي بلغاريا (١٠ مليون وحدة نقد أوروبية) ورومانيا (مليون وحدة نقد أوروبية)[٣] وهنغاريا (٨ مليون وحدة نقد أوروبية)[١٠]. وقد بدأ تنفيذ هذه المشاريع بصورة نشطة ومن المنتظر إنجازها قبل نهاية عام ١٩٩٥.

٦٥ - ومن أجل المساعدة في وضع أولويات واقعية للتنمية الأطول أجلا للهياكل الأساسية في المنطقة، تمول اللجنة عدة دراسات سابقة للاستثمار يجري الاضطلاع بها حاليا. وتشمل هذه الدراسات ما يلي: (أ) دراسة عن النقل في البلقان سوف تكون نموذجا لتصميم مبسَّط للنقل والتخطيط في المنطقة بالاضافة إلى إجراء تحليل أولي لجدوى إنشاء عدد من ممرات النقل؛ و (ب) دراسة عن تطوير صلاحية نهر الدانوب للملاحة؛ و (ج) دراسة جدوى لإنشاء جسر جديد على نهر الدانوب بين رومانيا وبلغاريا. وعلاوة على ذلك، فإنه يجري حاليا دراسة اشتراك برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة التشكيل الاقتصادي في تمويل عدد محدود من الهياكل الأساسية الهامة في المنطقة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩.

٦٦ - وفي سلسلة من الاجتماعات عقدت في النصف الثاني من عام ١٩٩٤ والنصف الأول من ١٩٩٥، واصلت اللجنة الأوروبية جهودها بغرض إدماج الأولويات قصيرة الأجل المحددة في فيينا ضمن الأنشطة الجارية والمشاريع الأطول أجلا المدرجة في الشبكات الأوروبية (TENS). ويتعلق هذا الأمر، في المقام الأول، بتشغيل ممرين جمركيين في البلقان، منذ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، كانا قد تم إنشاؤهما في الأصل كجزء من مبادرة أشمل لتحسين العبور من وإلى دول البلقان الأشد تأثرا بالجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). فثمة أحد عشر بلدا (ألبانيا وأوكرانيا وبلغاريا وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والنمسا وهنغاريا واليونان) تتأثر الآن بالممرين الجمركيين اللذين كان الغرض منهما إزالة بعض العوائق الصعبة وتعجيل عبور المرور عبر نقاط مختارة لعبور الحدود في شرق ووسط أوروبا[٤]. ولهذا الغرض، تركزت الجهود في آن واحد على تحسين الهياكل الأساسية عند المواقع الحدودية، وتوريد المعدات الضرورية لكل موقع حدودي من خلال عملية مناقصة وأيضا تبسيط الإجراءات الجمركية وتدريب الموظفين. ولا يزال السعي جاريا لإيجاد ارتباط وثيق بين هذه الممرات الجمركية وأنشطة برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا من أجل إعادة التشكيل الاقتصادي في هذه المنطقة وبين ممرات النقل وذلك بغرض تقصير فترات الانتظار عند الحدود. وكمثال على ذلك، وضع نظام زراعي خاص يهدف للمساعدة على النقل السريع للمواد الغذائية القابلة للتلف من بلدان البلقان إلى أسواق أوروبا الغربية. وقد تحسن الوضع نتيجة لذلك، إلا أن الأمر يقتضي بذل مزيد من الجهود.

٦٧ - ويتمثل المجال الثاني من الاهتمام الخاص في تطوير النقل في المنطقة. وقد نوقشت عملية متابعة مؤتمر فيينا للأمن والتعاون في أوروبا بشأن الهياكل الأساسية أثناء الاجتماعات العامة لفريق عمل النقل

التابع لمجموعة الـ ٢٤، التي عقدت في بروكسل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وكذلك في الاجتماعات الاقليمية المشتركة لفرق عمل النقل والجمارك التابعة لمجموعة الـ ٢٤، التي عقدت في صوفيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وفي براتيسلافا في آذار/مارس ١٩٩٥. وينبغي استرعاء الانتباه بشكل خاص إلى التطورات الهامة والتحديات المتعلقة بممرات النقل كما حددها المؤتمر الأوروبي لوزراء النقل، الذي عقد في كريت في آذار/مارس ١٩٩٥، وبصفة خاصة تلك الأجزاء من البلقان التي يشملها الممر رقم ٤ (براغ - بودابست - قونسطانطة/تسالونيكا)، والممر رقم ٥ (ترياست - لوبليانا - بودابست - براتسلافا - اوزغورد - لفوف) والممر رقم ٧ (الدانوب) والممر رقم ٨ (دوريس - تيرانا - سكوبيج - صوفيا - فارنا) والممر رقم ٩ (هلسنكي - كييف/موسكو - أوديسا/كشينيف/بوخارست - بلوفديف). ولا تزال المباحثات المتعلقة بممرات النقل هذه مستمرة في إطار اجتماعات متعددة الغرض منها ضمان الجوانب الفنية والمالية المتعلقة بفعالية تشغيل هذه الممرات.

٦٨ - واعتمد المجلس الأوروبي في اجتماع القمة الذي عقده بمدينة إسن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، استراتيجية موسعة للإعداد لعملية انضمام البلدان المنتسبة إلى وسط وشرق أوروبا (CEECs) إلى الاتحاد الأوروبي. ويعتبر أهم عنصر في هذه الاستراتيجة السابقة لعملية الانضمام اعداد البلدان المنتسبة لتكاملها مع سوق الاتحاد الأوروبي الداخلية، حسبما هو مبيَّن في الكتاب الأبيض الذي أصدرته اللجنة الأوروبية عن هذه المسألة. كما أكد المجلس أهمية التعاون الإقليمي فيما بين بلدان وسط وشرق أوروبا وبت، في هذا الصدد، بضرورة أن تقوم اللجنة بوضع برنامج متعدد البلدان لإزالة أسباب التأخير عند الحدود، وأنه ينبغي إجراء عملية البرمجة على أساس ميزانية إرشادية لعدة سنوات[٥]. وعليه فقد احتفظت اللجنة بميزانية تبلغ نحو ٩٠-٩٥ مليون وحدة نقد أوروبية للأعوام ١٩٩٥-١٩٩٧ (ويتضمن ذلك نحو ٣٠ مليون وحدة نقد أوروبية لميزانية ١٩٩٥) لتنفيذ "البرنامج الموحد لعبور الحدود (تسهيل المرور العابر)" في البلدان التي يشملها برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا من أجل إعادة التشكيل الاقتصادي، حيث يعالج البرنامج الأول تدابير إضافية لتحديث الهياكل الأساسية لنقاط عبور الحدود عند ممرات العبور والممرات الجمركية الرئيسية وتحديث الإجراءات الجمركية، بما في ذلك تدريب الموظفين وتوريد الأجهزة. ويوفر البرنامج كذلك آلية للتنسيق ضمن ثلاث مناطق إقليمية بما فيها المنطقة الجنوبية التي تنتمي إليها معظم البلدان المتضررة. ومن المتوخى إنجاز جميع الدراسات التمهيدية وتحديد الأولويات بنهاية عام ١٩٩٥.

رابعا - الاستنتاجات

٦٩ - قام مجلس الأمن، في سياق جهوده المستمرة الرامية إلى زيادة الأثر السياسي للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) إلى أقصى حد، وتقليل الضرر الجانبي الناجم عنها إلى أدنى حد باتخاذ عدد من المقررات الهامة بشكل خاص بالنسبة لمسألة تخفيف حدة المشاكل الاقتصادية للبلدان المجاورة وغيرها من البلدان المتضررة. وبناء على طلب هذه البلدان أذن مجلس الأمن ولجنته المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا كإعفاءات جزئية من نظام الجزاءات، وفي ظروف استثنائية، بعمليات تجارية أو خدمات محددة تتصل بسلع أو منتجات معينة ذات أهمية حاسمة

للدول المجاورة ولسلامة الملاحة الدولية في نهر الدانوب. وإضافة إلى ذلك من المتوقع أن تساعد الإجراءات الجديدة المنسقة والأكثر شفافية التي اعتمدتها اللجنة في تقليص التأخيرات في نظرها في الطلبات المتصلة بالمساعدة الإنسانية وأن تسهل التجارة المشروعة في نهر الدانوب. وستواصل اللجنة النظر في مزيد من الطرق التي يمكن بها التعجيل بإيصال المساعدات الإنسانية كلها بما فيها المساعدات الواردة من البلدان المجاورة وغيرها من البلدان المتضررة، وسوف تبقى مسألة القيود المفروضة على التجارة في نهر الدانوب قيد الاستعراض الدقيق.

٧٠ - في سلسلة من الرسائل الموجهة إلى الأمين العام أكدت البلدان المجاورة وغيرها من البلدان المتضررة في المنطقة أنها ما زالت تعاني من مشاكل اقتصادية خاصة بسبب موقعها الجغرافي وهيكل اقتصاداتها وذلك من جراء قطع علاقاتها الاقتصادية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وخصوصا اختلال روابط النقل والاتصالات التقليدية في ذلك الجزء من أوروبا. ورغم أن الدول المتضررة لم تقدم أية تقديرات مستكملة عن الخسائر والتكاليف التي تكبدتها من جراء الجزاءات، إلا أن عدة رسائل أكدت من جديد عبء الجزاءات الثقيل وأثرها السيئ الطويل الأجل على الحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة. ومن أجل تخفيف حدة الأضرار الجانبية الناجمة عن نظام الجزاءات، توجهت البلدان المتضررة إلى المجتمع الدولي عموما بمجموعة كبيرة من المقترحات المختلفة المحددة والبعيدة الأثر التي تستحق النظر بوصفها مسألة عاجلة ومهمة.

٧١ - ونظرا لقلة عدد الردود التي تلقاها الأمين العام من الدول المانحة، ليس من الممكن إجراء تقييم كامل لمستوى المساعدات الاقتصادية الثنائية الموفرة للدول المتضررة. كما لا يمكن أن يحدد في جميع الحالات بشكل مميز مقدار المساعدات التي قصد منها بصورة مباشرة معالجة مشاكلها الاقتصادية الخاصة والناجمة عن تطبيق الجزاءات. ويتعلق جزء كبير من المعلومات الموفرة من جانب البلدان المانحة بما تضطلع به في الوقت الجاري من أنشطة المساعدة الرامية إلى دعم عملية الانتقال في البلدان المتضررة، وهي لا تبين أي اعتمادات تكميلية للتعويض عن الخسائر والتكاليف التي تكبدتها البلدان المتضررة من جراء الجزاءات. ورغم أن كثيرا من المشاريع المُبلغ عنها لم يقصد منها في بادئ الأمر أن تكون تدابير للمساعدة الخاصة تستهدف تخفيف حدة الآثار السلبية للجزاءات بشكل مباشر، إلا أنه من المتوقع أن يكون لها أثر إيجابي غير مباشر على البلدان المتضررة.

٧٢ - وما زال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فضلا عن هيئات أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واللجنة الاقتصادية لأوروبا) تقوم، ضمن ولاياتها الخاصة بها والمرافق القائمة والموارد المتاحة، بتنفيذ برامج كبيرة للمساعدة المالية والتقنية في البلدان المتضررة. ونظرا للنداءات المتجددة من أجل المساعدة الاقتصادية الخاصة، أعيد النظر في هذه البرامج، حسب الاقتضاء، لجعلها متجاوبة قدر الإمكان مع المشاكل المحددة للبلدان المعنية. واعترافا بالآثار السيئة للجزاءات على ميزان المدفوعات، بذل صندوق النقد الدولي جهودا ترمي إلى كفالة تلقي البلدان المتضررة، عندما تستحق ذلك فرصة أكبر من المتوسط للحصول على موارد الصندوق وأن تجري

عمليات السحب التي تقوم بها بشروط مؤاتية بدرجة أكبر. ودرس البنك الدولي، ضمن أولويات البرامج الاستثمارية في البلدان المتضررة، وعند الاقتضاء، فكرة إعادة تصميم المشاريع ذات الصلة، وإعادة توزيع الأموال في إطار القروض والائتمانات القائمة، وتوسيع نطاق الإقراض، مع مراعاة الاعتبارات المتصلة بالجزاءات. ولكن يبقى ما هو أهم ألا وهي الحاجة لحشد موارد مالية جديدة وإضافية من جميع مصادر التمويل المحتملة وخصوصا من الجهات الثنائية المانحة وأيضا من مصارف التنمية الإقليمية بغية تخفيف حدة الأثر السيئ لنظام الجزاءات بشكل فعال وفي توقيت مناسب.

٧٣ - وقد أسفرت مبادرة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بعقد اجتماع خاص في فيينا عن نهج قابل للاستمرار تجاه دعم عدد من مشاريع الهيكل الأساسي في البلدان المتضررة، وإدماجها في منظور إقليمي طويل الأجل لتطوير النقل والهيكل الأساسي والاتصالات. وإن التنفيذ الكامل في التوقيت الصحيح لالتزامات المانحين التي جرى التوصل إليها في اجتماع فيينا مسألة جوهرية من أجل مساعدة الدول المتضررة في المنطقة على مواجهة اختلال حركة المرور العابر بسبب الجزاءات. إلا أن هناك حاجة إلى موارد إضافية كبيرة لتنفيذ مشاريع النقل والهيكل الأساسي الطويلة الأجل. وعلى الصعيد الإقليمي سيظل برنامجا الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا من أجل إعادة التشكيل الاقتصادي وتقديم المساعدة التقنية إلى رابطة الدول المستقلة وجورجيا عنصرا حاسما في الإفراج عن الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الجديدة بالتعاون مع غيره من المانحين - ولا سيما المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للاستثمار - من خلال الدراسات والمنح الرأسمالية وبشكل متزايد من خلال الاستثمار المباشر. أما على الصعيد الثنائي، فإن استمرار البلدان المانحة في تمويل عمليات تحسين نقاط العبور الحدودية على الممرات ذات الأولوية سيعود بنفعه على جميع بلدان أوروبا التي تعبر بضائعها وركابها نقاط العبور الحدودية المذكورة. وينبغي تشجيع مشاركة المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص في هذه المشاريع من خلال ترتيبات شراكة بين القطاعين العام والخاص. كما ينبغي النظر بشكل جدي في عقد اجتماع ومتابعة للاجتماع الذي عقد في فيينا في أوائل عام ١٩٩٤، لكفالة استمرار تلقي البلدان المتضررة لدعم المجتمع الدولي من أجل مواجهة الآثار السلبية لنظام الجزاءات.

الحواشي

(١) تشمل الولاية الحالية للجنة حظر السلاح الذي فرضه مجلس الأمن على يوغوسلافيا السابقة في الفقرة ٦ من القرار ٧١٣ (١٩٩١)؛ والجزاءات الإلزامية التي فرضها مجلس الأمن ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) في الفقرتين ٤ و ٩ من القرار ٧٥٧ (١٩٩٢)، والفقرات ٩ إلى ١١ من القرار ٧٨٧ (١٩٩٢)، والفقرات ١٢ إلى ٣٠ من القرار ٨٢٠ (١٩٩٣)، بصيغتها المعدلة بموجب القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)؛ والجزاءات التي فرضها مجلس الأمن في الفقرات ٧ إلى ١٨ من القرار ٩٤٢ (١٩٩٤) على مناطق جمهورية البوسنة والهرسك الخاضعة لسيطرة قوات صرب البوسنة.

الحواشي (تابع)

(٢) قدمت إلى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وثيقة داخلية معنونة "أثر تنفيذ الجزاءات المفروضة من جانب الأمم المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)".

(٣) تتصل هذه المشاريع بالمحطات الحدودية التالية: قافا إلى ثانيس وكاكافيا في ألبانيا؛ روسه وفيدين وغييشيفو وكولاتا في بلغاريا؛ وناغيلاك وريديكس وأرتاند في هنغاريا؛ كالافات وغيورغبيو ونادلاك وبورس في رومانيا.

(٤) في اجتماع عقد في مدينة تيسالونيكي باليونان في شهر آذار/مارس ١٩٩٤ وافقت جميع البلدان والوكالات المعنية على إنشاء ممرين جمركيين سريعين رهنا بإدخال التحسينات الضرورية على الهيكل الأساسي واستنادا إلى الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري (١٩٧٥). الممر الجمركي الأول (شمال - جنوب): النمسا - نيكلسدورف/هنغاريا - هيغيشالوم، سلوفينيا - دولغا فاس/هنغاريا - ريديكس، هنغاريا - أرتاند/رومانيا - بورس، رومانيا - غيورغيو/ بلغاريا - روسه، بلغاريا - كولاتا/اليونان - بروماخون، بلغاريا - كابيتان أندريفو/تركيا - كابيكول. الممر الجمركي الثاني (غرب - شرق): ألبانيا - دوريس (ميناء)، ألبانيا - قافا إي ثانيس/جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا - كافاسان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا - ديفي بير/بلغاريا - غيشيفو. وخلال الاجتماع التقييمي الثالث المعقود في براتيسلافا في آذار/مارس١٩٩٥، اتفق على توسيع الممر الجمركي الأول بإضافة نقاط العبور الحدودية التالية: هنغاريا - رايكا/سلوفاكيا - روسوفشه، وهنغاريا - زاهوني/أوكرانيا - تشوب.

(٥) قرر مجلس إيسن أيضا زيادة إمكانية التمويل المشترك لمشاريع الهيكل الأساسي الرئيسية من ١٥ إلى ٢٥ في المائة من مجموع الالتزامات السنوية لبرنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا من أجل إعادة التشكيل الاقتصادي. كما أن مناقشات المتابعة لبرنامج تقديم المساعدة التقنية إلى رابطة الدول المستقلة ما فتئت تمضي في نفس الاتجاه.

- - - - -